المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العدد الواحـــد والثلاثـــون

النصـف الأول نوفمبـــــر 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر نوفمبر 2024

في هذا العدد:

- المنفي يلتقي الرئيس الجزائري ويلقي كلمته بقمتي المناخ والعربية والإسلامية
- وسط جدل حول النصاب القانوني للجلسة.. انتخاب رئاسة جديدة لمجلس الدولة
- بعد استعادة الإمدادات الليبية.. ارتفاع إنتاج أوبك من النفط في أكتوبر الماضي
- وسط انتعاشة الدينار.. مجلس النواب يوافق على تخفيض جديد لضريبة الدولار
- تحركات لقوات موالية لنجل القذافي في الزنتان وسط توترات عديدة بالمدينة
- اللواء 444 يعلن مواجهته لمهربين وسط اتهامه بالسيطرة على حقول نفطية
- في 2024: الإيرادات تتجاوز النفقات واستخدام النقد الأجنبي يفوق إيراداته
- اعتقال 90 مهاجراً وإنقاذ 13 تائهاً في الصحراء والتمهيد لترحيل 100 آخرين
- وزارة الخارجية تنفي فتح ملف ترسيم الحدود مع تونس بشكل نهائي
- حكومة حماد ومصر تُخططان لإنشاء منطقة صناعية ضخمة ببنغازي

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة 6

الكوني يلتقي الحداد والزوبي ويناقش الصعوبات التي تواجه الحرس الرئاسي 6

صراع قوة بين الدبيبة و"تشكيلات عسكرية متمردة" يلهب أجواء طرابلس 7

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 9

تحركات لقوات موالية لنجل القذافي في الزنتان وسط توترات عديدة بالمدينة 9

عودة التوتر إلى يفرن إثر اعتقال عضو مجلس حكماء وأعيان البلدية 10

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 11

اعتقال 90 مهاجراً وإنقاذ 13 تائهاً في الصحراء والتمهيد لترحيل 100 آخرين 11

اتهامات لمسلحين شمال نيجيريا بالحصول على السلاح من ليبيا 13

اللواء 444 يعلن مواجهته لمهربين وسط اتهامه بالسيطرة على حقول نفطية 14

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 15

بريطانيا تفرض عقوبات على أفراد ومجموعات مرتبطة بالفاغنر في ليبيا 15

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 18

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 18

حكومة حماد ومصر تُخططان لإنشاء منطقة صناعية ضخمة ببنغازي 18

حكم لصالح ليبيا ضد شركة إتراك التركية 19

2. المؤسسة الوطنية للنفط 19

عبد الصادق يناقش سبل التعاون مع منتدى الدول المصدرة للغاز وشركة إيني 19

بعد استعادة الإمدادات الليبية.. ارتفاع إنتاج أوبك من النفط في أكتوبر الماضي 20

3. المصرف المركزي 22

حماد يترأس اجتماعاً بمقر المصرف واجتماع آخر بتونس لبحث مستقبل المصرف 22

وسط انتعاشة الدينار.. مجلس النواب يوافق على تخفيض جديد لضريبة الدولار 23

في 2024: الإيرادات تتجاوز النفقات واستخدام النقد الأجنبي يفوق إيراداته 24

الـ50 ديناراً ونظام المقاصة يتصدران مناقشات أول اجتماع للمصرف منذ 10 سنوات 26

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 28

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية
28

حكومتا ليبيا لبحث أزمة إدراج كتاب الكنوز الأثرية بالمناهج التعليمية 28

دعوة وزير داخلية الوحدة لفرض الحجاب تفجر جدلاً حاداً في ليبيا وخارجها 30

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية
32

الاتحاد الأوروبي يدعو الليبيين لدعم انتخابات البلدية والدبيبة يدعو للمشاركة 32

استمرار الجهود الإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي 33

وسط جدل حول النصاب القانوني للجلسة.. انتخاب رئاسة جديدة لمجلس الدولة 35

المنفي يطالب عقيلة بإلغاء قانون المحكمة الدستورية وحماد يرد "انتهت مدتك" 36

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 38

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **38**

المنفي يلتقي الرئيس الجزائري ويلقي كلمته بقمتي المناخ والعربية والإسلامية 38

الباعور يلتقي نظيريه التركي والروسي وسفير اليونان لدى ليبيا 39

2. السياسات والقرارات
40

وزارة الخارجية تنفي فتح ملف ترسيم الحدود مع تونس بشكل نهائي 40

أوروبا تمدد الحظر الجوي على ليبيا حتى أبريل 2025 41

خامساً: مختارات 42

1. شخصية العدد **42**

جمعة عتيقة.. رئيس المؤتمر الوطني العام الأسبق 42

2. مقال العدد **44**

مشاورات القاهرة وأنقرة: المصالح في ليبيا والقرن الأفريقي.. العربي الجديد 44

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2024، أبرزها: عقد عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة جلسة، انتخب فيها "محمد تكاله" رئيساً للمجلس، في جلسة ترأسها النائب الأول "مسعود عبيد"، وقالت رئاستها إن عدد الحاضرين بلغ 72 عضواً. في المقابل، قال النائب الثاني للمجلس الأعلى للدولة -قبل الانقسام- عمر العبيدي، إن جلسة اليوم لم يتحقق فيها النصاب، وهي جلسة غير توافقية وقد قاطعها أكثر من 70 عضواً. وفي رده على عقد الجلسة، اعتبر خالد المشري أن الدعوة إلى جلسة إعادة انتخابات رئاسة المجلس برئاسة تكاله "لا قيمة لها وصادرة عن غير ذي صفة". المشري قال إن هذه الجلسة ليست سوى فصل جديد لتعزيز انقسام المجلس، معبرا عن تمسكه بـ "الشرعية" لرئاسة المجلس إلى حين الفصل في الخلاف عبر القضاء.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية

فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

الكوني يلتقي الحداد والزوبي ويناقش الصعوبات التي تواجه الحرس الرئاسي

شدد النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني"، على ضرورة الاستمرار في دعم المؤسسة العسكرية لحماية ليبيا، والمحافظة على وحدة أراضيها. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده في 4 نوفمبر 2024، مع وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية "عبد السلام الزوبي" ورئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي الفريق أول ركن "محمد الحداد" وآمر المنطقة العسكرية الجنوبية الفريق "على كنة" ومعاونه العميد "أحمد علال". كما شدد الكوني على استمرار العمل لتأسيس جيش قوي ومتماسك، لمواجهة التحديات التي تعيق بناء المؤسسة العسكرية، لمنع التهديدات التي تمس الأمن القومي للبلاد. وأصدر الكوني تعليماته بوضع خطة أمنية موحدة لمواجهة الإرهاب، وتوحيد كتائب حماية الحدود ومنحهم كل الإمكانات اللوجستية، التي تؤهلهم من أداء المهام الموكلة لهم.

كما عقد الكوني اجتماعاً مع رئيس جهاز الحرس الرئاسي "ما شاء الله الطير" ونائبه العقيد "رمزي القمودي"، حول المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل الجهاز، لاسيما الإفراجات المالية لعدد من منتسبيه، واستعرضا الهيكل التنظيمي للجهاز، وعدد من المشاريع المزمع تنفيذها بما يتماشى مع المهام المسندة له. وشدد النائب خلال اللقاء، على أهمية جهاز الحرس الرئاسي، والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهه بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، حتى يتمكن من القيام بالمهام الموكلة له في تأمين وحماية كبار الشخصيات والمقرات الرئاسية والسيادية والمؤسسات العامة والأهداف الحيوية.

وفي سياق متصل، عقد رئيس المجلس الرئاسي القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي "محمد المنفي"، اجتماعاً تشاورياً مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية وزير الدفاع "عبد الحميد الدبيبة"، وعبد السلام الزوبي ومحمد الحداد، حول تطورات الأوضاع الأمنية والعسكرية في البلاد. وقدم الحداد إحاطة كاملة حول عمل المناطق العسكرية، والإجراءات التنظيمية المتخذة بالخصوص لضمان عملها بطريقة انسيابية. وتم خلال الاجتماع الذي عقد بمقر المجلس الرئاسي، التأكيد على استمرار العمل لمواجهة التحديات التي تعيق المؤسسة العسكرية، لضمان تحقيق الاستقرار والمحافظة على وحدة ليبيا وسيادتها.

صراع قوة بين الدبيبة و"تشكيلات عسكرية متمردة" يلهب أجواء طرابلس

انفتح المشهد الأمني الليبي على حلقة جديدة من التوتر وصراع القوة بين حكومة الوحدة الوطنية وبعض التشكيلات المسلحة بالعاصمة؛ مما قد ينذر بتصعيد بينهما إن لم تنجح السلطات في ترويض هذه التشكيلات على اتفاق سابق، يقضي بخروجها من طرابلس. وكشفت تصريحات وزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، عن جانب من الأزمة، المتمثلة في رفض بعض الميليشيات – لم يسمّها – اتفاقاً سابقاً بتنفيذ إخلاء مقارها في طرابلس، وإعادتها إلى ثكناتها. وكشف بلهجة حادة، عكست جانباً مما يجري في الكواليس، خلال مؤتمر صحافي، في 6 نوفمبر 2024، عن أن بعض القوات في طرابلس "تواصل الخروج للشوارع بالأرتال المسلحة، قصد فرض واقع جديد بالقوة للسيطرة على طرابلس"، وقال: لدي القوة لشنّ معركة وفتح النار وسط طرابلس؛ وتخرب على الكل في حال قرر أحد ذلك".

وأمام هذه الخلافات التي ظهرت إلى العلن بين حكومة الوحدة وأذرعها الأمنية، توقع عضو مجلس النواب الليبي " جبريل أوحيدة " افتعال أي طرف من الأطراف المسيطرة على طرابلس إعادة أجواء التوتر الأمني؛ إذا شعر بخطر يهدد وجوده. ورأى أن الميليشيات الموجودة في

العاصمة " تتحالف مع أطراف أجنبية؛ والجميع يستمد قوته منها "، لافتاً إلى أنه في غياب هيبة القانون والسلطة الشرعية الموحدة، فإن الكل يرى الحقيقة من زاويته، ويفعل ما يناسبه ليحقق مصلحته.

وسبق لحكومة الوحدة عقد مفاوضات مع تشكيلات مسلحة بطرابلس للخروج من العاصمة بالكامل، استجاب بعضها للاتفاق، لكن البعض الآخر يرفض الامتثال، بحسب الطرابلسي. ولم يحدد الطرابلسي من هي التشكيلات التي رفضت تنفيذ الاتفاق، لكن متابعين أشاروا إلى أنه يقصد عبد الغني الككلي الشهير بـ "غنيوة"، الذي يقود جهاز دعم الاستقرار، الذي تأسس بموجب قرار حكومي في يناير 2021، ويعد أحد أكثر قادة التشكيلات نفوذاً في طرابلس. وكان خلاف مكتوم بين عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية وغنيوة قد خرج إلى العلن، إثر ما وصفته مصادر مقربة منهما برغبة الأخير في توسيع نفوذه داخل الحكومة، فضلاً عن رفضه الخضوع للترتيبات الأمنية بإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة. وفسرت وسائل إعلام محلية لقاءً عقده الدبيبة مع قيادات تشكيلات مسلحة من مصراتة، بتصاعد الأزمة مع غنيوة، العائد من رحلة علاج بالخارج مؤخراً. وأرجعت مصادر ليبية أصل الخلاف إلى رغبة الأخير في تعيين شخصين مقربين منه في منصبي وكيلي وزارتي الخارجية والاقتصاد بالحكومة، على غير رغبة الدبيبة.

وسبق أن تحدث الطرابلسي عن سبع تشكيلات، وصفها بـ " الأجهزة الأمنية "، وقال إنه جرى الاتفاق على إخراجها من طرابلس. وعادة ما تطلق السلطات الرسمية مصطلح الأجهزة الأمنية على التشكيلات المسلحة. وهذه الأجهزة هي: جهاز قوة الردع وجهاز الأمن العام والشرطة القضائية وجهاز دعم الاستقرار واللواء 444 قتال واللواء 111 بالإضافة إلى قوة دعم المديريات.

وخلال الشهرين الماضيين، أفرز المشهد الأمني في ليبيا الكثير من التفاصيل، من بينها عقد صفقات مع تشكيلات مسلحة، على خلفية أزمة المصرف المركزي، تضمن لها إعادة تموضعها

بالعاصمة. وأمام هذه التطورات، يتخوف كثيرون من عودة التوتر الأمني إلى طرابلس والتي شهدت عشرات الاشتباكات الدامية خلال العقد الماضي، أسفرت عن وقوع كثير من القتلى والجرحى، لكن السلطات التنفيذية في طرابلس عادة ما تسارع لاحتواء التوتر، وتبرم صلحاً بين التشكيلات المسلحة.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

تحركات لقوات موالية لنجل القذافي في الزنتان وسط توترات عديدة بالمدينة

استمر التوتر الأمني والعسكري في مدينة الزنتان الجبلية غرب ليبيا، بعد تحركات عسكرية لقوات يعتقد أنها تابعة لسيف الإسلام، النجل الثاني للعقيد الراحل " معمر القذافي "، في 8 نوفمبر 2024، تزامناً مع تجدد الخلافات بين تشكيلات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة " عبد الحميد الدبيبة ". ورصدت وسائل إعلام محلية تحرك قوات عسكرية موالية لنجل القذافي داخل مدينة الزنتان، التي تبعد عن العاصمة 150 كيلومتراً جنوب غربي طرابلس، فيما شوهدت أرتال تابعة لميليشيات مسلحة من الزنتان بعد الهجوم على قواتهم من اللواء 444 قتال.

وتحدثت تقارير غير رسمية عن إلقاء جهاز حرس المنشآت النفطية، القبض على دورية جديدة تابعة للواء نفسه في منطقة حقل الحماده الحمراء، للمرة الثانية على التوالي بعدما هاجمت مجموعة مسلحة تابعة للجهاز دورية للواء، الشهر الماضي، في إطار استمرار مناوشات الطرفين التابعين لحكومة الوحدة.

كما صعّدت مدينة الزنتان ضد حكومة الدبيبة، وطالبتها بسرعة الإفراج عن العميد "مصطفى الوحيشي" مدير إدارة الأمن بجهاز الاستخبارات العامة الذي خطفه مجهولون في العاصمة طرابلس. وتعرض الوحيشي، الذين ينتمي إلى مدينة الزنتان، لخطف مساء 7 نوفمبر الماضي،

بينما كان في طريقه إلى منزله عقب خروجه من عمله، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك. وأدان أعضاء جهاز الاستخبارات في غرب البلاد خطف الوحيشي، وقالوا في بيان لهم إن هذه العملية جاءت على خلفية التحقيقات الجارية في قضايا عدة، تتعلق بوقائع تمس الأمن القومي الليبي. من جانبه، حذر المجلس الأعلى لثوار زنتان، حكومة الدبيبة من مغبة التأخر في التوصل إلى حقيقة اختطاف العميد الوحيشي، مهدداً باتخاذ "موقف صارم"، ومحملاً حكومة الدبيبة بأجهزتها الأمنية كل المسؤولية عن أمن وسلامة الوحيشي، مطالباً بالعمل على سرعة إطلاق سراح الوحيشي، الذي " يتبع هذه الحكومة، وعليها ضمان سلامته ".

عودة التوتر إلى يفرن إثر اعتقال عضو مجلس حكماء وأعيان البلدية

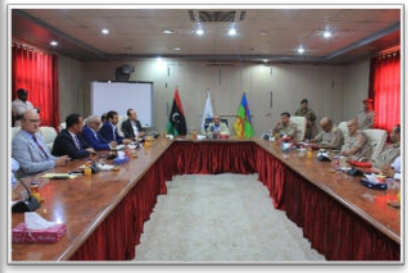

لاحت بوادر توتر جديدة في مدينة يفرن الأمازيغية، الواقعة في غرب ليبيا، إثر إعلان السلطات المحلية هناك عن اعتقال عضو مجلس حكماء وأعيان البلدية، عريبي فرطاس (67 عاماً)، وذلك على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخراً ضد ما سمي بـ"التشكيلات المسلحة". ووسط حالة من الغضب، أبلغ عميد بلدية يفرن حسين كافو، وسائل إعلام محلية، أنه تم اعتقال فرطاس، في 4 نوفمبر 2024، من قبل قوات مديرية أمن وسط الجبل، التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، عقاباً على المظاهرة التي نظمتها يفرن ضد وجود التشكيلات المسلحة فيها. وتصاعدت المطالب الاجتماعية والحقوقية للمسارعة بالإفراج عن فرطاس، فيما أوضحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا أن عملية اعتقاله بعد إنزاله من سيارته "تمت دون أي مسوغ قانوني، كما أنها تُمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني "، مطالبةً بسرعة الإفراج الفوري عنه.

واستغل كافو واقعة الاعتقال للتأكيد على أن سكان يفرن " لا يعترفون بمديرية أمن وسط الجبل؛ استناداً لقرار حكومة الوحدة بشأن إيقاف العمل بقرار إعادة تنظيم مديريات الأمن"،

محملاً مسؤولية خطف فرطاس لرئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة"، ووزير داخليته " عماد الطرابلسي ". وكان الطرابلسي قد اتخذ قراراً يقضي بدمج مديريات الأمن بمناطق الجبل الغربي، لكن يفرن رفضت القرار، وعدّته "جهوياً، وسيتسبب في فتنة بين أهل الجبل"، ما دفع الدبيبة إلى إلغائه.

وتعد يفرن الواقعة على بعد 130 كيلومتراً جنوب العاصمة طرابلس، ثاني أكبر مدن جبل نفوسة، التي يتكلم أغلبها اللغة الأمازيغية. وقد شهدت نهاية أكتوبر الماضي سلسلة من الاحتجاجات، تنديداً بتمركز مجموعة مسلحة تابعة للمنطقة العسكرية الغربية بها، قبل أن يحتوي المجلس الرئاسي الوضع. وسبق للنائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، زيارة يفرن في نهاية أكتوبر الماضي، والتقى عدداً من عمداء مدن الجبل الغربي بقصد احتواء التوتر.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

اعتقال 90 مهاجراً وإنقاذ 13 تائهاً في الصحراء والتمهيد لترحيل 100 آخرين

أعلنت مؤسسة العابرين لمساعدة المهاجرين والخدمات الإنسانية، إنقاذ القوات البحرية 6 بحارة بعد غرق باخرتهم قبالة شواطئ رأس التين الليبية، 115 كيلو متر غرب طبرق. وقالت مؤسسة العابرين، في منشور عبر فيسبوك، في 1 نوفمبر 2024، أن الباخرة التجارية كانت في طريقها من مدينة أبو قير المصرية، إلى مدينة بنغازي الليبية، وغرقت بسبب سوء الأحوال الجوية قبالة شواطئ رأس التين، على بعد 115 كيلو متر غرب طبرق. وأوضحت المؤسسة أن رجال الضفادع البشرية أنقذوا 6 بحارة من أصل 9 كانوا على متن الباخرة، مؤكدة أنهم بصحة جيدة، وأن 5 منهم يحملون الجنسية السورية، وآخر لبناني، بينما فُقد 3 أشخاص بينهم شخص سوداني هو قائد المركب.

وفي حادثة أخرى، تمكّن أعضاء الدوريات الأمنية الصحراوية التابعة للقاطع الأمني الصحراوي القريات بجهاز حرس الحدود، من إنقاذ 13 مهاجراً غير شرعي من جنسيات أفريقية مختلفة، كانوا يسيرون على الأقدام تائهين في منطقة الحماده الحمراء بوادي الميلق ووادي زازمت ووادي قوريرة ووادي الارتام، بعد أن تقطعت بهم السبل. وبحسب وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، تم تقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم ونقلهم إلى مقر القاطع الأمني بالقريات، حيث سيتم إحالتهم إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. ونفس السياق، أعلن جهاز الإسعاف والطوارئ، انقلاب قارب على متنه مهاجرين غير شرعيين قبالة ساحل الخمس، في 13 نوفمبر 2024. وحسب بيان على صفحته بالفيسبوك، أوضح الجهاز أنه، تم توجيه كل فرق الطوارئ الخاصة بفروع الخمس وساحل الخمس و مسلاته و القره بولي و قصر خيار الى المكان للقيام بعمليات الإنقاذ و الانتشال للضحايا.

كما أعلنت مديرية أمن صبراتة عن نقل 100 مهاجر غير شرعي إلى مركز إيواء في العاصمة طرابلس، بالتنسيق مع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وأوضحت المديرية في بيان لها أن هذه الخطوة تأتي ضمن الإجراءات التي تهدف إلى تسهيل ترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم الأصلية، حيث ستتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد بعد نقلهم إلى المركز.

وفي سياق متصل، عثرت السلطات الأمنية في مدينة صبراتة الليبية، على وكر يضم 90 مهاجراً غير شرعي، تديره إحدى عصابات الإتجار في البشر، قبيل تهريبهم عبر البحر المتوسط إلى شواطئ أوروبا. وتتكرر في ليبيا عملية اعتقال مهاجرين جرى إعدادهم للهرب عبر سواحل ليبيا، من بينها صبراتة (غرب).

وفي سياق مواجهة هذه الظاهرة، وفي إطار التعاون الثنائي بين وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية ووزارة الداخلية الفرنسية، قام وفد من وزارة الداخلية بزيارة إلى جمهورية فرنسا للاطلاع على التجربة الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبحث سبل تعزيز

التعاون بين البلدين للحد من هذه الظاهرة. وشملت الزيارة عدة لقاءات مع مسؤولين في إدارة مراقبة الحدود وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الفرنسي، حيث تم تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية وتعزيز الأمن الحدودي.

وفي سياق متصل، التقى وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، في 10 نوفمبر، سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو". ووصف السفير الأوروبي اللقاء بالمثمر، مشيراً إلى أنه تم خلاله استعراض التقدم المتحقق منذ انعقاد منتدى الهجرة عبر المتوسط في يوليو الماضي بطرابلس واستكشاف سبل تعميق التعاون. وقال أورلاندو: "لاحظنا زيادة مذهلة بنسبة 87٪ على أساس سنوي في العودة الطوعية للمهاجرين نتيجة للإصلاحات التي يدعمها الاتحاد الأوروبي ونتيجة للتعاون القوي". وأضاف: "اتفقنا على مواصلة تعزيز إدارة الحدود البرية، كما أجرينا تبادلاً بنّاءً للآراء حول مقترحاته الأخيرة لإنفاذ القانون".

اتهامات لمسلحين شمال نيجيريا بالحصول على السلاح من ليبيا

كشف مسؤولون بوزارة الدفاع النيجيرية، أن المسلحين الذين يجتاحون شمال نيجيريا يتسلحون بأسلحة خرجت من ليبيا. ونقل موقع منبر الدفاع الأفريقي التابع لقوات الأفريكوم عن مسؤولين في نيجيريا، تأكيدهم أن تجار الأسلحة في نيجيريا يستغلون حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، ولا سيما في النيجر. وبين منبر الدفاع الأفريقي، أن الأسلحة سُمح بوصولها إلى أيدٍ غير أمينة، ثم تسربت إلى نيجيريا، متسببة في تفاقم قضية التمرد والإرهاب التي تواجهها البلاد. وأشار الموقع إلى أن الأسلحة غير المشروعة التي تتسرب إلى نيجيريا وُصِفت بأنها "مثل الأرز في السوق"، مؤكداً أن كثيرا منها خرج من ليبيا.

وأضاف الموضع أن ترسانة الأسلحة الضخمة التي تركها معمر القذافي تُركت دون حراسة وكان مصيرها للأسواق في منطقة الساحل النيجيري جنوباً، لافتاً إلى أن هجمات بوكو حرام في أوج قوتها كانت تتقوى بمختلف الأسلحة الثقيلة التي نُهبت من هذه الترسانة الضخمة. وأشار موقع منبر الدفاع الأفريقي إلى أن نيجيريا أمست أيضًا مصدرًا للأسلحة الأجنبية، لا سيما "مرتزقة الفيلق الأفريقي" التابع لروسيا الذي يعمل على جلب الأسلحة عبر الموانئ الليبية، ونقلها لإمداد القوات العسكرية التي تحكم بوركينا فاسو ومالي والنيجر بالأسلحة.

اللواء 444 يعلن مواجهته لمهربين وسط اتهامه بالسيطرة على حقول نفطية

قال جهاز حرس المنشآت النفطية الجنوب الغربي، إن دورية تابعة له اشتبكت مع قوة من اللواء 444 قتال، جنوب حقل القولف النفطي. وأضاف جهاز حرس المنشآت في بيان له، أن 4 آليات تابعة لهم تعرضت لكمين من قبل اللواء 444 قتال، قبل أن تعود القوة إلى الحرس إلا سيارة واحدة سيطر عليها اللواء. واتهم الجهاز اللواء 444 قتال بمحاولة السيطرة على حقول النفط والغاز وفق مخطط مدعوم من الخارج، على حد تعبيره. وأشار بيان حرس المنشآت إلى أنه لن يتعامل مستقبلاً مع اللواء تحت أي صفة عسكرية، محذرين من اقتراب أي قوة من الحقول، وفقًا لنص البيان.

وكان اللواء 444 قتال، قد قال في 9 نوفمبر 2024، إنه يخوض معارك في الجنوب الغربي بهدف ضبط صفقات تهريب ضخمة، نافياً أن يكون القصد من وراء ذلك السيطرة على حقول نفطية. وأكد اللواء أن الحقول النفطية ليست هدفا له، مضيفا أنهم لن يتمركزوا في الحقول وإن كان تأمينها شاغرا، ولن يستهدفوا أية منشأة نفطية في أي يوم من الأيام، وفق البيان. وتعهد اللواء بأنه لن يتوانى في صد مثل هذه الخروقات، و"تفنيد أصوات المضللين"، ومواصلة المرابطة على الثغور والتصدي للمهربين.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

بريطانيا تفرض عقوبات على أفراد ومجموعات مرتبطة بالفاغنر في ليبيا

أعلنت الحكومة البريطانية، في 7 نوفمبر 2024، فرض عقوبات على أفراد وكيانات في ثلاث دول أفريقية هي ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وذلك بسبب ارتباطها بمجموعة فاغنر الروسية. وأوضحت وزارة الخارجية البريطانية في تقرير لها، أن العقوبات تستهدف " 3 مجموعات مرتزقة " خاصة مرتبطة بالكرملين، بما في ذلك فيلق أفريقيا، و11 فردًا مرتبطين بوكلاء روس، حسب وصفها. وأكدت الخارجية البريطانية، أن هذه الأهداف لها روابط مباشرة بالكرملين، وقد هددت السلام والأمن في ليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وارتكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة. وأشارت الخارجية البريطانية إلى أن هذه العقوبات ستؤثر على النشاط الروسي الذي وصفته بـ "الخبيث" في الدول الثلاثة، وتكشف عن نشاط روسيا غير المشروع في أفريقيا وتكافحه، وفق قولها. ولفتت الخارجية البريطانية إلى أن موسكو تحاول استغلال البيئات الأمنية الهشة والموارد الطبيعية في هذه البلدان، لتحقيق مكاسبها وتوسيع نطاق نفوذ الكرملين.

من جهته، قال وزير الخارجية البريطاني "ديفيد لامي"، إن التدابير المتخذة ستستمر في صد السياسة الخارجية التآكلية للكرملين، وتقوّض محاولات روسيا لتعزيز عدم الاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا وتعطيل إمدادات المعدات الحيوية لآلة الحرب الروسية، وتحطيم الشبكات الدولية غير المشروعة التي عملت روسيا بجد لتكوينها. ووفقا للخارجية البريطانية، فقد فرضت الحكومة أيضا 56 عقوبة جديدة على روسيا، بما في ذلك مواطنون مرتبطون بمجموعة فاغنر.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2024:

- كالعادة سيطرت الفوضى على المشهد الأمني في المنطقة الغربية، مع استمرار فقدان العاصمة لأي سيطرة مركزية من قبل حكومة الدبيبة على المنطقة وتشكيلاتها المسلحة المختلفة المتصارعة. فخلال هذه الفترة فقط شهد غرب البلاد الآتي:

1. كشفت تصريحات الطرابلسي عن رفض بعض التشكيلات – لم يسمّها – اتفاقاً سابقاً بتنفيذ إخلاء مقارها في طرابلس، وإعادتها إلى ثكناتها. وبهذا ينفتح المشهد الأمني الليبي على حلقة جديدة من التوتر وصراع القوة بين حكومة الوحدة وبعض التشكيلات المسلحة بالعاصمة؛ مما قد ينذر بتصعيد بينهما إن لم تنجح السلطات في ترويض هذه التشكيلات على أساس اتفاق خروجها من طرابلس.
2. تصاعد التوتر الأمني والعسكري في مدينة الزنتان بعد تحركات عسكرية لقوات يعتقد أنها تابعة لسيف الإسلام القذافي. كما شوهدت أرتال تابعة لتشكيلات مسلحة من الزنتان بعد الهجوم على قواتهم من اللواء 444 قتال. وفي الزنتان أيضاً صعّدت المدينة ضد حكومة الدبيبة، وطالبتها بسرعة الإفراج عن العميد "مصطفى الوحيشي" مدير إدارة الأمن بجهاز الاستخبارات العامة الذي خطفه مجهولون في العاصمة طرابلس.
3. إلقاء جهاز حرس المنشآت النفطية القبض على دورية تابعة للواء 444 قتال في منطقة حقل الحماده الحمراء، للمرة الثانية على التوالي بعدما هاجمت مجموعة مسلحة تابعة للجهاز دورية للواء، الشهر الماضي، في إطار استمرار مناوشات بين الطرفين التابعين لحكومة الوحدة.

4. لاحت بوادر توتر من جديد في مدينة يفرن الأمازيغية، إثر إعلان السلطات المحلية هناك عن اعتقال عضو مجلس حكماء وأعيان البلدية عريبي فرطاس، وذلك على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخراً ضد ما سمي بـ "التشكيلات المسلحة".

- تصاعدت في هذه الفترة من جديد ظاهرة الهجرة الغير شرعية، عبر الحوادث التالية:

1. إنقاذ القوات البحرية 6 بحارة بعد غرق باخرتهم قبالة شواطئ رأس التين الليبية.
2. تمكّن الدوريات الأمنية الصحراوية التابعة للقريات من إنقاذ 13 مهاجراً غير شرعي من جنسيات أفريقية مختلفة، كانوا تائهين في منطقة الحماده الحمراء.
3. إعلان جهاز الإسعاف والطوارئ انقلاب قارب على متنه مهاجرين غير شرعيين قبالة ساحل الخمس.
4. إعلان مديرية أمن صبراتة نقل 100 مهاجر غير شرعي إلى مركز إيواء في العاصمة طرابلس، تهيداً لترحيلهم لبلادهم، كما عثرت السلطات الأمنية في مدينة صبراتة أيضاً، على وكر يضم 90 مهاجراً غير شرعي، تديره إحدى عصابات الإتجار في البشر.

- إن إعلان مسؤولون بوزارة الدفاع النيجيرية أن المسلحين الذين يجتاحون شمال نيجيريا يتسلحون بأسلحة خرجت من ليبيا، هو مؤشر على مدى الرخاوة الأمنية التي تتسم بها حدود ليبيا، في ظل حالة الانقسام السياسي والأمني والعسكري في البلاد، فلا يمكن ضمان أمن الحدود بدون حكومة موحدة مركزية تسيطر بشكل كامل على الأوضاع الداخلية والحدود. وبذلك، بدلاً من أن تساهم ليبيا في ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، فإنها تصبح في

ظل هذه الحالة مصدر للتوتر وتزكية للصراعات. وهو ما يخصم من رصيد ليبيا الإقليمي، ويجب على صناع القرار الانتباه لهذا الملف بشكل عاجل.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

حكومة حماد ومصر تُخططان لإنشاء منطقة صناعية ضخمة ببنغازي

قال موقع البورصة المصري، إن الحكومة المكلفة من مجلس النواب انتهت من دراسة تخصيص مساحة تقدر بمليون متر مربع لإنشاء منطقة صناعية مصرية في مدينة بنغازي، مرجحاً إخطار السفارة المصرية في ليبيا بكامل التفاصيل قبل نهاية العام الحالي. وأوضح رئيس لجنة التعاون العربي باتحاد الصناعات المصرية "محمد البهي"، في تصريح للبورصة، أن اللجنة تتابع مع الحكومة الليبية إجراءات التخصيص، وقد جاء الرد بانتهاء الدراسة، مع وعود بتسليم المساحة المخصصة للمستثمرين بداية العام المقبل.

وأشار البهي إلى أن المنطقة ستُخصص للمصانع كثيفة استهلاك الطاقة، وبخاصة الصناعات الهندسية والمعدنية والكيميائية، بهدف الاستفادة من انخفاض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي في ليبيا لتعزيز تنافسية الأسعار المصرية في الأسواق التصديرية الجديدة بدول غرب إفريقيا. وأكد البهي أن نحو 40 مستثمرًا مصريًا أبدوا استعدادهم لتنفيذ توسعات جديدة

في المنطقة الصناعية المقرر إنشاؤها في ليبيا، إضافة إلى شركات ليبية تتطلع لتنفيذ مشروعات بالشراكة مع الجانب المصري.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وليبيا قد ارتفع بنسبة 42% خلال الـ 11 شهرا الأولى من عام 2023، ليصل إلى 1.7 مليار دولار مقارنةً بـ 1.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2022.

حكم لصالح ليبيا ضد شركة إتراك التركية

أعلنت إدارة القضايا بالمجلس الأعلى للقضاء، حصولها على حُكم لصالح ليبيا ضد شركة إتراك التركية. وقالت إدارة القضايا، إنهم تمكنوا من الحصول على حكم من محكمة النقض الفرنسية، يقضي بنقض وإلغاء الحكم الصادر في 14 مارس 2023 عن محكمة استئناف باريس في جميع أجزائه. وأوضحت إدارة القضايا أن الحكم يقضي بإعادة القضية والأطراف إلى الحالة التي كانوا فيها قبل هذا الحكم، وإحالتهم إلى محكمة الاستئناف في باريس بتشكيلة مختلفة. وأوضحت إدارة القضايا، أن وقائع القضية ترجع إلى الطعن المرفوع نيابة عن الدولة الليبية ضد شركة إتراك التركية أمام محكمة النقض الفرنسية، ضد تأييد حكم يقضي بإلزام ليبيا دفع مبلغ وقدره 21.344.404 مليون دولار مع المصاريف.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

عبد الصادق يناقش سبل التعاون مع منتدى الدول المصدرة للغاز وشركة إيني

التقى وزير النفط والغاز المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "خليفة رجب عبد الصادق"، مع الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز "GECF" الجزائري "محمد الهامل"، وذلك على هامش فعاليات المؤتمر الدولي للمناخ "كوب29"، المنعقد في العاصمة الأذرية باكو. وتركز الحديث أثناء الاجتماع

حول فرص المبادرات المشتركة والتعاون من أجل مواصلة تطوير المنتدى بما يحقق مصلحة الدول الأعضاء. ويعتبر منتدى الدول المصدرة للغاز منظمة حكومية دولية تسهل تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء، ويعزز الحوار بين منتجي الغاز والمستهلكين لتحسين استقرار وأمن أسواق الغاز العالمية.

كما عقد عبد الصادق اجتماعاً مع المدير التنفيذي لشركة إيني الإيطالية، على هامش فعاليات مؤتمر "أديبك" المنعقد في الإمارات. وذكرت وزارة النفط والغاز، أن "خليفة رجب عبد الصادق اجتمع مع "كلاوديو ديسكالسي" المدير التنفيذي لشركة إيني الإيطالية، حيث تم التباحث حول أوجه التعاون في تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه التنفيذ سعيًا إلى تحسين القدرة الإنتاجية في قطاع النفط والغاز ودعم اقتصاد الدولة الليبية". ووفقا للوزارة، رافق ديسكالسي في الاجتماع، جويدرو روسكو الرئيس التنفيذي للعمليات ووكا مينياتي مدير عام الاستكشاف والإنتاج، وفؤاد الكريكشي كبير المستشارين لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

بعد استعادة الإمدادات الليبية.. ارتفاع إنتاج أوبك من النفط في أكتوبر الماضي

أفادت وكالة بلومبرغ بارتفاع إنتاج أوبك من النفط الشهر الماضي أكتوبر 2024، مع استعادة ليبيا الإنتاج الذي تعطل خلال أزمة سياسية قصيرة. ووفقا لمسح أجرته بلومبرغ، زادت إمدادات منظمة البلدان المصدرة للبترول بمقدار 370 ألف برميل يومياً، لتصل إلى 29.9 مليون برميل يومياً في أكتوبر، وحدت من هذه المكاسب تخفيضات (الشحنات) في العراق والسعودية وإيران. وأشارت الوكالة إلى أن ليبيا رفعت الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل إلى 1.03 مليون برميل يومياً، بعد عودة تشغيل حقول النفط ومحطات التصدير عقب أزمة البنك المركزي. وأوضحت الوكالة إن العراق سجل ثاني أكبر تغيير بالإمدادات بين دول أوبك، إذ

خفض إنتاجه بمقدار 90 ألف برميل إلى 4.13 مليون برميل يومياً، ليحرز تقدماً متأخراً في الالتزام بحصته من التخفيضات المتفق عليها في بداية العام. وظل إنتاج بغداد أكثر من حصتها اليومية البالغة 4 ملايين برميل.

ولفتت الوكالة إلى أن أوبك وحلفاءها، بقيادة السعودية وروسيا، يأملون في البدء في خفض قيود الإمدادات المفروضة على مدى العامين الماضيين لدعم أسعار النفط، لكن تدهور ظروف السوق حال دون ذلك، وفق قولها. وذكرت الوكالة أن جهود التحالف لتحقيق التوازن في الأسواق العالمية واجهت تحديات في ظل فشل بعض الأعضاء في الحد من الإنتاج على النحو المتفق عليه، أبرزهم العراق وكازاخستان وروسيا. ومن المقرر أن يجتمع وزراء تحالف أوبك+ الذي يضم 23 دولة في الأول من ديسمبر لمراجعة سياسته لعام 2025.

وفي سياق آخر، قال مدير الإنتاج بالمؤسسة الوطنية النفط "أنور عقيل"، إن المؤسسة تعمل على تنفيذ خطة تستهدف رفع القدرة الإنتاجية والوصول بإنتاج النفط في ليبيا إلى معدل مليوني برميل يوميًا. وأضاف عقيل أن المؤسسة نجحت إلى حد كبير، في تنفيذ هذه الخطة؛ والذي تجسد في وصول الإنتاج إلى أكثر من مليون و336 ألف برميل من النفط والمكثفات يوميًا. وأشار عقيل إلى أن المؤسسة تستهدف وصول إنتاج ليبيا إلى مستوى مليون و400 ألف برميل يوميًا بحلول نهاية العام الجاري 2024.

وأوضح عقيل أن مؤسسة النفط تعمل على إعادة تشغيل الحقول المدمرة، مثل الظهرة والباهي والمبروك والطهارة، بالإضافة إلى عدد من المحطات في منطقة 74 غرب حوض سرت، بطاقة إنتاجية إجمالية تزيد على 50 ألف برميل يوميًا. وأضاف عقيل أن الوصول إلى مستهدفات زيادة إنتاج ليبيا من النفط يتطلب الاستمرار في تسييل الميزانيات المطلوبة، سواء كانت ميزانيات عادية أو استثنائية خاصة بزيادة القدرة الإنتاجية، وفق قوله. وتتضمن خطة المؤسسة الوطنية للنفط تنفيذ عدد من البرامج؛ منها حفر ما يزيد على 150 بئرًا

جديداً، وتنفيذ أعمال صيانة في أكثر من 1300 بئر، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات التي ستسهم في رفع القدرة الإنتاجية، وفق مدير الإنتاج بالمؤسسة.

3. المصرف المركزي

حماد يترأس اجتماعاً بمقر المصرف واجتماع آخر بتونس لبحث مستقبل المصرف

ترأس رئيس الحكومة المكلف من البرلمان "أسامة حماد"، في 12 نوفمبر 20245، اجتماعاً موسعاً بمقر مصرف ليبيا المركزي بنغازي، بحضور رئيس لجنة التخطيط والمالية بمجلس النواب "عمر تنتوش" ونائب محافظ المصرف "مرعي البرعصي" ومديري الإدارات بالمصرف. وقال المكتب الإعلامي للحكومة، أن حماد بحث خلال الاجتماع عدداً من المسائل المتعلقة بتنفيذ قانون الميزانية العامة للعام 2024 الصادر عن مجلس النواب، وكذلك مناقشة الحكم الصادر عن محكمة استئناف بنغازي، والذي يقضي بوقف نفاذ القرار رقم 828 لسنة 2023 الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية، إضافة إلى استعراض العواقب القانونية المترتبة على إصرار إدارة المصرف المركزي على الصرف بناء على هذا القرار، امتناعاً عن تنفيذ هذا الحكم وتجاوزاً لقانون الميزانية العامة.

وأضاف المكتب الإعلامي للحكومي، أنه تم خلال الاجتماع إعطاء الإذن بصرف مرتبات العاملين بالقطاع العام وعدم السماح بتأخيرها لأي سبب كان، لما في ذلك من تأثير في حياة المواطنين. كما تم خلال الاجتماع التشاور والتباحث حول بعض المقترحات المتعلقة ببنود الميزانية العامة للعام 2025. وخلص الاجتماع لاتخاذ جملة من القرارات والإجراءات الكفيلة بوضع قانون الميزانية العامة للعام 2024 موضع التنفيذ.

وفي سياق آخر، كشف موقع "تونيزي تليغراف" الإخباري، عن عقد محافظ مصرف ليبيا المركزي "ناجي عيسى"، في 14 نوفمبر، اجتماعًا موسعًا في تونس، برعاية الولايات المتحدة ممثلاً

عنها وكيل الخزانة الأمريكية، وبمشاركة ممثلين عن حكومة الوحدة الوطنية والحكومة المكلفة من البرلمان ورئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" وأعضاء من اللجنة المالية بمجلس النواب ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدارة. ويعد هذا الاجتماع الثاني من نوعه، بعد عقد الاجتماع الأول قبل أقل من شهر، والذي بحث مستقبل المصرف المركزي.

من جانبه، رفض النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري" الاجتماع برعاية أمريكية، مطالبًا إبقاء المصرف المركزي بعيدًا عن التجاذبات السياسة حتى لا يكون طرفًا في الصراع، وفق بيان رسمي. وأكد مستشار رئيس المجلس الرئاسي "زياد دغيم"، في وقت سابق أن وجود رقابة أو مشاركة دولية في ملف الميزانية الموحدة وإدارة وتعاملات المصرف المركزي أمر خطير، وهو خطوة نحو مشروع النفط مقابل الغذاء. ووفقًا لموقع أفريكا أنتلجنس الفرنسي، فإن واشنطن تسعى للحفاظ على نفوذها مع الإدارة الجديدة للمصرف ومراقبة عملياته، حيث عرضت المساعدة الفنية لتعزيز الشفافية في معاملات البنك المركزي بعد تعيين الإدارة الجديدة.

وسط انتعاشه الدينار.. مجلس النواب يوافق على تخفيض جديد لضريبة الدولار

أكد عضو مجلس النواب الليبي "عبد الهادي الصغير"، أن رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" وافق على طلب محافظ المصرف المركزي "ناجي عيسى"، لتخفيض الضريبة المفروضة على سعر الصرف من 20% إلى 15%، على أن يتم إصدار القرار الرسمي بهذا الشأن في 3 نوفمبر 2024. ويأتي ذلك، ضمن مساعي دعم قيمة الدينار الليبي، رغم أن خبراء الاقتصاد يحذرون من أن هذا التخفيض يتطلب مراقبة دقيقة لتجنب حدوث اضطرابات في السوق. وفي خطوة سابقة في شهر أكتوبر الماضي، خفّض مجلس النواب الليبي الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي من 27% إلى 20%، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار إلى 5.75 دنانير ليبية بعد

أن كان 6.10 دنانير. وكانت محاكم مختلفة في ليبيا قد قضت بإيقاف فرض ضريبة بنسبة 27% على مشتريات النقد الأجنبي، إذ ارتفع سعر الصرف عند تطبيقها من 4.8 دنانير إلى 6.10 دنانير. وأدى هذا الارتفاع إلى صعوبات إضافية للطبقات الوسطى والفقيرة، لاسيما وأن الحد الأدنى للأجور يبلغ حوالي 900 دينار، أي ما يعادل 185 دولارًا.

من جهة أخرى، أفاد مصرف ليبيا المركزي بأن احتياطياته من النقد الأجنبي وصلت إلى 84 مليار دولار، تشمل غطاء العملة وأموال مؤسسات ليبية أخرى، مع توفر احتياطي حر قدره 29 مليار دولار حتى الربع الأول من العام الجاري. وعلى نحو متصل، توقع صندوق النقد الدولي أن تسجل ليبيا نموًا اقتصاديًا قدره 13.7% في عام 2025، وهو الأعلى بين الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وتعافي الإمدادات. يُذكر أن ليبيا تستورد نحو 85% من احتياجاتها من الخارج، وتعتمد على الاعتمادات المصرفية وسيلة أساسية في تمويل التجارة الخارجية لضمان الاستقرار.

في 2024: الإيرادات تتجاوز النفقات واستخدام النقد الأجنبي يفوق إيراداته

أعلن مصرف ليبيا المركزي عن إجمالي إيرادات بلغت 81.9 مليار دينار ليبي خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية أكتوبر الماضي، فيما بلغ إجمالي الإنفاق خلال نفس الفترة 77.3 مليار دينار. وذكر المصرف في بيان رسمي، أن إيرادات النفط سجلت أعلى نسبة، حيث بلغت أكثر من 78 مليار دينار، بينما بلغت إيرادات الرسم المفروض على مبيع النقد الأجنبي 21.3 مليار دينار. وفيما يخص النفقات، أكد المركزي أن باب المرتبات استحوذ على النصيب الأكبر، حيث بلغ 48.6 مليار دينار، مشيرا إلى أن هذه القيمة لا تشمل مرتبات شهر أكتوبر بسبب عدم ورودها حتى 31 أكتوبر. وأوضح البيان أنه تم تخصيص 950

مليون دولار لمشاريع التنمية في المنطقة الشرقية خلال الفترة ذاتها، كما بلغت إجمالي السيولة الموزعة على المصارف التجارية 52.8 مليار دينار.

وذكر البيان أن مصروفات مجلس النواب تجاوزت 975 مليون دينار، بينما بلغت مصروفات مجلس الدولة أكثر من 46 مليون دينار. وبلغت مصروفات المجلس الرئاسي أكثر من 448 مليون دينار، فيما تجاوزت مصروفات مجلس الوزراء مليارين و200 مليون دينار. وأشار المصرف إلى أن إجمالي إيرادات النقد الأجنبي الموردة بلغت 16.5 مليار دولار، بينما بلغت استخدامات النقد الأجنبي 20.3 مليار دولار خلال نفس الفترة، بعجز يقدر بـ3.7 مليار دولار.

وفي سياق متصل، أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الربع الثالث من عام 2024، نمواً ملحوظاً في أرباح المصارف الليبية بنسبة 145.4%، حيث بلغت 1,639.4 مليون دينار ليبي مقارنة بـ668.0 مليون دينار ليبي في نفس المدة من عام 2023. وشهدت البيانات المالية المجمعة للمصارف ارتفاعا في إجمالي الأصول، حيث ارتفعت من 145.2 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2023 إلى 180.2 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2024، بنسبة نمو 24.1%، وذلك نتيجة لتوسع المصارف الكبرى في منح التمويلات. ووفقا لتقرير المصرف المركزي فقد انعكس هذا النمو في أرباح المصارف على هامش الفائدة الذي ارتفع إلى 13.0% خلال الربع الثالث 2024، ومن المتوقع أن يتحسن أكثر خلال العام 2024، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة إيرادات العمولات المتأتية من خدمات المرابحة، بالإضافة إلى الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المراسلين في الخارج.

وإلى جانب نمو الأرباح، أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي ارتفاعا ملحوظا في ودائع العملاء لدى المصارف، حيث ارتفعت من 110.4 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2023 إلى 138.5 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2024، بنسبة زيادة قدرها 25.5%. من جهة أخرى، أظهرت بيانات الديون المتعثرة في المصارف انخفاضا من 22.2% في نهاية عام 2023 إلى 21.6% في نهاية

الربع الثالث 2024، ويرجع هذا الانخفاض إلى نمو محفظة الديون بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الديون المتعثرة.

الـ50 ديناراً ونظام المقاصة يتصدران مناقشات أول اجتماع للمصرف منذ 10 سنوات

أعلن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، خلال أول اجتماع له بعد غياب دام عشر سنوات، جملة من الإجراءات، أبرزها تمديد قبول ورقة الخمسين دينارا حتى نهاية شهر أبريل 2025، على أن يكون آخر موعد لقبولها بالمصرف المركزي (8 مايو 2025). ووافق المجلس على تفعيل نظام المقاصة الموحد بين فرعي المصرف في طرابلس وبنغازي، لتمكين المصارف من استخدام أرصدتها بالكامل. ووفقا لبيان نشره المصرف، فقد قرر المجلس منح الموافقة النهائية لشركات ومكاتب الصرافة التي حصلت على موافقة مبدئية، شريطة تسوية أوضاعها وفقًا لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (27) لسنة 2013.

واعتمد مجلس الإدارة خطة استراتيجية قصيرة المدى (90 يومًا)، لتعزيز دور المصرف في تنظيم السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والرقابة الفعالة وتفعيل لجنة السياسة النقدية. وقرر المجلس تخويل محافظ المصرف ونائبه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتسهيل دفع المرتبات، كما وافق على نقل الموزع الوطني إلى مصرف ليبيا المركزي لتوفير السيولة لكافة فروع المصارف.

وبحسب البيان، وافق المجلس على مشروع شهادات إيداع المضاربة المطلقة وفقاً لمبادئ الصيرفة الإسلامية، وحسابات الاستثمار لتشجيع المواطنين على إيداع مدخراتهم في المصارف. كما اعتمد مجلس الإدارة دليل تأسيس شركات التأجير التمويلي واللائحة التنظيمية لعقود التأجير التمويلي ونموذج عملها، لبدء منح تراخيص جديدة. كما وافق مجلس الإدارة على اعتماد دليل حوكمة القطاع المصرفي الليبي لتلبية المعايير الدولية، بالإضافة إلى

الاستمرار في اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لدعم قيمة الدينار الليبي في الوقت الذي تمر به البلاد بأوضاع اقتصادية صعبة.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2024:

- شهدت هذه الفترة العديد من المؤشرات الإيجابية بالنسبة للاقتصاد الليبي كالتالي:

1. انتهت حكومة حماد من دراسة تخصيص مساحة تقدر بمليون متر مربع لإنشاء منطقة صناعية مصرية في مدينة بنغازي.
2. رفع ليبيا إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل إلى 1.03 مليون برميل يومياً، بعد عودة تشغيل حقول النفط ومحطات التصدير عقب أزمة البنك المركزي. وتعمل مؤسسة النفط على تنفيذ خطة تستهدف رفع القدرة الإنتاجية إلى مليوني برميل يومياً.
3. وافق البرلمان على طلب محافظ المصرف المركزي لتخفيض الضريبة المفروضة على سعر الصرف من 20% إلى 15%، وذلك ضمن مساعي دعم قيمة الدينار الليبي. وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض سعر صرف الدولار إلى 5.75 دنانير ليبية بعد أن كان 6.10 دنانير.
4. أفاد مصرف ليبيا المركزي بأن احتياطياته من النقد الأجنبي وصلت إلى 84 مليار دولار.
5. أعلن المصرف أيضا عن إجمالي إيرادات بلغت 81.9 مليار دينار ليبي خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية أكتوبر الماضي، فيما بلغ إجمالي الإنفاق خلال نفس الفترة 77.3 مليار دينار. لكن في المقابل، أشار المصرف إلى أن إجمالي إيرادات النقد الأجنبي الموردة بلغت 16.5 مليار دولار، بينما بلغت استخدامات النقد الأجنبي 20.3 مليار دولار خلال نفس الفترة، بعجز يقدر بـ3.7 مليار دولار.

6. أظهرت بيانات المصرف عن الربع الثالث من عام 2024، نمواً ملحوظاً في أرباح المصارف الليبية بنسبة 145.4%، حيث بلغت 1,639.4 مليون دينار ليبي مقارنة بـ 668 مليون دينار ليبي في نفس المدة من عام 2023.

لكن يمكن القول في المقابل، بأن هذه المؤشرات لا تتسم بكونها تحولات استراتيجية، فهي بعيدة لأن تكون تطورات تمس بنية الاقتصاد الليبي، وتعالج بنية الاقتصاد الريعي وتدفعه نحو طريق الاقتصاد المنتج التنوع. كما أن هذه التطورات لا يمكن التعويل عليها بشكل استراتيجي طالما لم تنتهي أزمة الانقسام السياسي، لأنها كفيلة بعودة التوترات الأمنية والعسكرية التي تهدم كل خطط التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

حكومتا ليبيا لبحث أزمة إدراج كتاب الكنوز الأثرية بالمناهج التعليمية

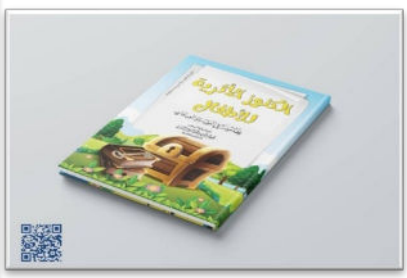

تصاعدت وتيرة الجدل بين الحكومتين المتنازعتين على السلطة في ليبيا بشأن قرار السلطات في بنغازي (شرق البلاد) إدراج كتاب ديني في المقررات الدراسية. وبدا أن حكومة أسامة حماد التي أدرجت كتاب "الكنوز الأثرية" في المناهج التعليمية على

غير رغبة غريمتها في طرابلس، تتجه لاستكمال بحث المسائل الفنية والإطار الزمني لتطبيق القرار، وذلك من خلال لجنة شكلتها. وقال مصدر للشرق الأوسط، إن وزير التعليم في حكومة الوحدة الوطنية "موسى المقريف"، سيعقد اجتماعاً هو الآخر، في غضون أيام، مع مدير مركز المناهج التعليمية "سيف النصر عبد السلام"، للبحث في تداعيات قرار حكومة حماد. وعد مراقبون قرار حماد إدراج كتاب الكنوز الأثرية ضمن المناهج التعليمية، أحد أعراض الانقسام السياسي.

الجدل حول الكتاب الذي يتضمن 100 سؤال وجواب في العقيدة والسيرة، وفق مراقبين، بدا لأن يتخذ طابعاً دينياً مذهبياً؛ إذ يرى معارضوه، وأغلبهم من معسكر طرابلس، أنه إقحام لمذهب ديني على آخر بفعل بعض الفقرات الموجودة بخصوص فقه الوضوء والصلاة، في حين يقول مؤيدوه إنه كتاب ديني قيّم لقي قبولاً بعد تدريسه لطلاب الدورات الصيفية في شرق البلاد. ورغم وجود وزيرين للتعليم، أحدهما المقريف في غرب البلاد والآخر هو جمعة خليفة في شرقها، فإن أصابع الانقسام لم تطل المناهج التعليمية والامتحانات حتى اللحظة، وفق الدكتور سيف النصر عبد السلام مدير عام مركز المناهج.

وتخضع المناهج التعليمية الليبية لسلطة مركز المناهج في غرب البلاد، وفق قرار تأسيسه الصادر في عهد النظام السابق (2009)، ويقول عبد السلام للشرق الأوسط، إن المركز يشرف على توزيع 47 مليون نُسخة من الكتب المدرسية على 57 مخزناً فرعياً في كل أنحاء ليبيا. وحتى اللحظة، يبدو أن تطبيق تدريس الكنوز الأثرية بالمدارس في شرق البلاد وفي المدارس الخاصة بغربها، سيكون بواقع حصة أسبوعية بداية من العام الدراسي الحالي، وفق عاطف العبيدي وزير الأوقاف بحكومة حماد، لقناة محلية ليبية، في حين يهيمن الغموض على السيرة الذاتية لمؤلف الكتاب المثير للجدل الذي اكتفت الوزارة بتعريفه على أنه المهندس صلاح الدين عبد السلام العبيدي. وسرعان ما دخل مفتي ليبيا في غرب البلاد الصادق الغرياني، على خط الجدل المتصاعد، رافضاً إدراج الكتاب ضمن المناهج.

ووفقاً لإحصاءات وزارة التعليم بحكومة الوحدة، فإن عدد المدارس في ليبيا بالمرحلتين الأساسية والثانوية يبلغ 6532 منشأة، ويدرس في المرحلتين نحو 2.3 مليون طالب. ويصف مدير عام مركز المناهج، قرار حكومة حماد بأنه "غير قانوني وغامض ويربك العملية التعليمية التي ما تزال متماسكة"، منوهاً بأن الكتاب لم يُعرض على المركز وخبرائه. وإذ يستبعد أي بوادر انقسام في التعليم بعد هذه الواقعة، فإنه يرجح في تصريح للشرق الأوسط، أن يكون الدافع وراء هذه الخطوة التي وصفها بـ "الأحادية"، هو محاباة فئة بعينها دون توضيح هويتها. وفي محاولة لاحتواء هذه الأزمة، تواصل "مركز المناهج" في غرب البلاد مع لجنة التعليم بمجلس النواب لوقف هذا القرار، وفق عبد السلام، في حين قررت حكومة حماد تشكيل لجنة من 9 أعضاء تقرر مدى صلاحية المنهج في موعد أقصاه 7 نوفمبر 2024.

دعوة وزير داخلية الوحدة لفرض الحجاب تفجر جدلاً حاداً في ليبيا وخارجها

تصاعد الجدل في ليبيا بشأن فرض الحجاب بالبلاد، عقب تصريحات لوزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، تحدث فيها عن أهمية الأخلاق بالمجتمع الليبي، ودعوته لمنع الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة، وتفعيل شرطة الآداب بالشوارع. كما توعد بملاحقة من يدوّن أي محتوى غير لائق عبر منصات التواصل الاجتماعي، وإغلاق المقاهي التي تقدم الشيشة (الأرجيلة)، داعياً النساء إلى الالتزام بزي الحجاب عند الخروج للشارع. وأثارت تصريحات الطرابلسي تباينات وردود فعل مختلفة على السوشيال ميديا، ما بين منتقد للوزير وداعم له. غير أن بعض السياسيين عدّ حديث الطرابلسي محاولة لإلهاء الليبيين.

وهاجمت عضوة مجلس النواب الليبي ربيعة أبو راس، وزير داخلية الوحدة، داعية رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، إلى مراجعة خطاب الوزير. ومن جهته، وصف الناشط الحقوقي

الليبي طارق لملوم، حديث الوزير بأنه "إعلامي فقط، يروم من خلاله كسب ود تيار ديني بعينه، وربما أيضاً الحفاظ على موقعه بأي حكومة مقبلة"، مبرزاً عدم وجود إحصائيات من وزارة الداخلية، أو أي مؤسسة رسمية في البلاد، تفيد بارتفاع نسبة جرائم الآداب في المجتمع، ومؤكداً أن غالبية النساء هن محجبات بالأساس. ورغم إقراره بأنه بعد عام 2011 ظهر شبان من الجنسين على منصات التواصل الاجتماعي، يقدمون محتوى جنسياً يتسم بجرأة غير معتادة، فإن لملوم توقع أن يكون الهدف الرئيسي من حديث الطرابلسي هو محاربة صُناع المحتوى من النشطاء، الذين ينشرون بعض القضايا التي تتعلق بمسؤولين. وقال للشرق الأوسط: "ربما تكون هذه رسالة تهديد لهؤلاء النشطاء؛ لأن أغلب المواد المنشورة تكون سياسية".

ورغم انتقادات السياسيين والنشطاء للطرابلسي، فإنه حصل على دعم أصوات عديدة بالشارع الليبي تؤيد خطواته وتدعوه إلى مباشرتها في أقرب وقت، "كونها تحدّ من الانحدار الأخلاقي".

ولم تثر تصريحات الطرابلسي الجدل داخل ليبيا فقط، بل امتدت للخارج، فقد قالت منظمة العفو الدولية إن تصريحات الطرابلسي بفرض الحجاب وتقييد الاختلاط تعد تصعيداً خطيراً في مستويات القمع، بحسب وصفها. وأضافت المنظمة أن إفادة الوزير بخصوص تقييد قصات الشعر والملابس تشكل انتهاكًا لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي، وفق قولها. وطالبت المنظمة حكومة الوحدة بإلغاء "الإجراءات القمعية المقترحة"، والتركيز على معالجة أزمة حقوق الإنسان المتفاقمة في البلاد.

وردت حكومة الوحدة الوطنية على الجدل بشأن قرار متداول بتأسيس إدارتي الآداب العامة والأمن الرياضي، قائلة إن القرارات ليست حديثة، وإنما صادرة في شهر أغسطس الماضي. ويقضي قرار مجلس الوزراء باستحداث إدارتين جديدتين ضمن هيكل وزارة الداخلية "الإدارة العامة لحماية الآداب العامة" و"الإدارة العامة للأمن الرياضي"، وذلك من أجل تعزيز الأمن والحفاظ على قيم المجتمع وفقا للقرار.

وتتضمن مهام الإدارة العامة لحماية الآداب العامة -بحسب القرار- ضبط الجرائم التي ترتكب في الأماكن العامة مثل المحلات والمقاهي والمطاعم ودور العرض والفنادق، والتي تُخالف التشريعات الخاصة بحماية الآداب العامة ومكافحة الأفعال التي تتنافي مع توجهات المجتمع أو تسيء لقيمه وأخلاقه ومبادئه. كما تتولى الإدارة تلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بجرائم الآداب العامة، والقيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات في تلك الجرائم، وإجراءات التحقيق وفقا للقانون. فيما تتولى الإدارة العامة للأمن الرياضي-وفقا للقرار- اقتراح الخطط اللازمة لتنفيذ الترتيبات الأمنية لكافة المناشط الرياضية، والتنسيق مع اتحادات واللجان المشرفة على تلك الأنشطة. كما تقوم الإدارة بتوفير الحماية لأطقم التحكيم ومشرفي الأنشطة الرياضية، والتنسيق مع الاتحادات المعنية في تنظيم الدوريات والمسابقات.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

الاتحاد الأوروبي يدعو الليبيين لدعم انتخابات البلدية والدبيبة يدعو للمشاركة

دعا رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، الليبيين للمشاركة في انتخابات البلدية التي ستجرى في 58 بلدية، في 16 نوفمبر 2024، مؤكداً جاهزية الأجهزة الأمنية لتأمين الانتخابات وضمان سيرها بنجاح. وأكد الدبيبة أن "هذا يوم تاريخ في البلاد، ويجب المشاركة بقوة لاختيار الأفضل لخدمة الليبيين". كما دعا الدبيبة المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الليبيين في الانتخابات وعدم التدخل في شؤونهم، أو عدم عرقلة دورهم في تقرير مصيرهم. كما عقد رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح"، اجتماعاً موسعا مع مختلف الأجهزة الأمنية بالمنطقة الغربية، لمناقشة لتذليل الصعوبات التي قد تواجه عملية الاقتراع لانتخابات المجالس البلدية.

وعشية توجه الليبيين في 58 منطقة لاختيار ممثليهم في الانتخابات البلدية، دعا الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف والسلطات المعنية في البلاد لدعم العملية الديمقراطية، وحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات. وحثت بعثة الاتحاد إلى ليبيا في بيان، جميع المرشحين على "اغتنام الفرصة وخوض العملية الانتخابية بنزاهة، وبما يتفق مع قواعد السلوك التي وضعتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات". وعبرت عن التزامها بدعم المؤسسات الليبية، من أجل تعزيز العملية الديمقراطية في البلاد.

استمرار الجهود الإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي

التقت القائمة بأعمال المبعوث الأممي في ليبيا "ستيفاني خوري" سفيرة النرويج في ليبيا "هيلدي كليمتسدال"، لمناقشة أحدث التطورات المتعلقة بالعملية السياسية في البلاد. وفي تغريدة لها عبر منصة إكس، أوضحت خوري أنها بحثت مع كليمتسدال الاستعدادات الجارية للانتخابات البلدية. وأكدت خوري، على أهمية تبني المجتمع الدولي نهجًا موحدًا لدعم وتعزيز العملية السياسية في ليبيا. كما عقدت خوري اجتماعاً مع رئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك". وقالت خوري، أنه تم خلال القاء التأكيد على الأهمية البالغة لوجود هيئات رقابية موحدة وقوية وقضاء مستقل في تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، وضمان استخدام موارد ليبيا لصالح أبنائها.

وفي ذات السياق، استقبل رئيس مجلس المفوضية "عماد السايح"، السفير المصري لدى ليبيا "تامر الحفني" والوفد المرافق له. وبحث الجانبان خلال اللقاء، سبل دعم العملية الانتخابية في ليبيا، ومستوى جاهزية المفوضية لتنفيذ انتخابات المجالس البلدية المجموعة الأولى. كما بحث وزير الحكم المحلي "بدر الدين التومي" مع السفير البريطاني لدى ليبيا "مارتن لونغدين"، العملية الانتخابية، وأهمية إجرائها على أسس قانونية رصينة تكفل سلامة نتائجها وتضمن تنفيذ مخرجاتها، لتحقيق الديمقراطية وتعزيز الاستقرار وترسيخ اللامركزية.

كما التقى رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا " نيكولا أورلاندو "، رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، حيث تبادلا الآراء حول المشهد السياسي والاقتصادي، وناقشا الدور الذي يلعبه المجلس الرئاسي في دفع العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة نحو إجراء انتخابات وطنية. كما التقى أورلاندو النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي". وناقش اللقاء سبل دعم العملية السياسية في ليبيا، وجهود المجلس الرئاسي في إنهاء حالة الجمود السياسي، ودعم مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية. وأخيراً، التقى أورلاندو برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وذلك لمناقشة واسعة النطاق حول الوضع السياسي والاقتصادي الحالي في ليبيا، مع التركيز على دعم الاتحاد الأوروبي لدفع العملية التي تتوسطها الأمم المتحدة نحو الانتخابات الوطنية وتعزيز الشراكة الثنائية.

وفي سياق متصل، التقى سفير الاتحاد الأوروبي نيكولا أورلاندو، مع مسؤولين من الولايات المتحدة والإمارات خلال زيارته لتونس، لبحث الوضع في ليبيا. وناقش أورلاندو مع القائم بأعمال السفير الأمريكي في تونس "جيريمي برنت"، الرؤية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن استقرار ووحدة ليبيا. وأكد أورلاندو التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة لدفع العملية السياسية في ليبيا للأمام. كما بحث أورلاندو مع سفير الإمارات "محمد الشامسي"، الوضع السياسي والأمني في ليبيا، مؤكدين التزام الدولتين بتوحيد المؤسسات الليبية من خلال الانتخابات الوطنية. كما أعلنت وزارة الخارجية المصرية عن عقد جولتين من المشاورات السياسية بين الجانبين المصري والتركي، الأولى حول ليبيا والثانية حول أفريقيا، وذلك في القاهرة في 11 نوفمبر 2024. وتركزت المشاورات حول ليبيا على تنفيذ التوجيهات الرئاسية بأهمية استمرار التواصل وتبادل الرؤى بين البلدين حول الوضع في ليبيا، بما يحقق مصالح الشعب الليبي، بحسب البيان.

وسط جدل حول النصاب القانوني للجلسة.. انتخاب رئاسة جديدة لمجلس الدولة

عقد عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة جلسة، انتخب فيها "محمد تكاله" رئيساً للمجلس، في جلسة ترأسها النائب الأول "مسعود عبيد"، وقالت رئاستها إن عدد الحاضرين بلغ 72 عضواً. في المقابل، قال النائب الثاني للمجلس الأعلى للدولة -قبل الانقسام- عمر العبيدي، إن جلسة اليوم لم يتحقق فيها النصاب، وهي جلسة غير توافقية وقد قاطعها أكثر من 70 عضواً. وشهدت الجلسة تنافس تكاله مع عضوي المجلس نعيمة الحامي وإدريس بوفايد، إذ تحصل تكاله على 55 صوتا مقابل 8 أصوات لنعيمة الحامي، و5 لـ بوفايد، مع ورقتين بيضاء. وفي الجلسة نفسها، انتخب 49 عضواً مسعود عبيد نائبا أولا للمجلس، وانتخب 42 عضواً موسى فرج نائبا ثانيا.

وفي رده على عقد الجلسة اعتبر خالد المشري أن الدعوة إلى جلسة إعادة انتخابات رئاسة المجلس برئاسة تكاله "لا قيمة لها وصادرة عن غير ذي صفة ". المشري قال إن هذه الجلسة ليست سوى فصل جديد لتعزيز انقسام المجلس، معبرا عن تمسكه بـ " الشرعية " لرئاسة المجلس إلى حين الفصل في الخلاف عبر القضاء.

وفي 6 أغسطس الماضي، أثارت ورقة انتخابية داخل أروقة المجلس الأعلى جدلا بين الأعضاء فيما يخص حسم الانتخابات الرئاسية، إذ حملت الورقة اسم محمد تكاله ولكن في غير الصندوق المخصص لكتابة الأسماء. واحتسبت الورقة عند بعض الأعضاء لفائدة تكاله، ما يجعله مساويا للمرشح خالد المشري في عدد الأصوات، فيما اعتبرها أعضاء آخرون ملغاة، ومازال الخلاف قائما دون حسم الجدل حول اسم رئيس المجلس.

المنفي يطالب عقيلة بإلغاء قانون المحكمة الدستورية وحماد يرد "انتهت مدتك"

طالب رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بإلغاء قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وتجميد ومراجعة كافة القوانين التي لا تتطلبها المرحلة الانتقالية أو المخالفة للاتفاق السياسي. ودعا المنفي في خطاب موجه إلى عقيلة صالح، إلى إلغاء قانون إنشاء المحكمة الدستورية في جلسات علنية شفافة بنصاب قانوني، لافتا إلى أن المرحلة الانتقالية تشترط إعلاء التوافق والتكامل والتوازن بين المؤسسات والسلطات، صونا لوحدة ليبيا وسيادتها المستهدفة من مشاريع خارجية، حسب وصفه. وأكد المنفي إن البرلمان لا يملك الولاية القانونية والشرعية لإنشاء المحكمة الدستورية الذي تختص بطرحه الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور على الشعب في دستور دائم، وفق قوله.

ومن جانبه، اعتبر رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حمّاد" هذه المطالبات بأنها محاولة جديدة لتعميق الشقاق والانقسام بين مؤسسات الدولة وأهمها مجلس النواب. وقال حمّاد في بيان له، إن كتاب الرئاسي الموجه لمجلس النواب يحتوي على جملة من المغالطات والتناقضات، مضيفا أن القانون صدر من جهة تشريعية مختصة، ويرسخ رقابة الدستور على كل القوانين والتشريعات في مؤسسة قضائية مستقلة عن القضاء العادي، وفق نص البيان. وأضاف حمّاد في بيانه، أن الرئاسي المنتهي ولايته قد أصدر قرارات مخالفة للتشريعات السارية والاتفاق السياسي، متجاوزا بها حدود صلاحياته الممنوحة له.

وفي سياق متصل، كرر عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية، خلال الأيام الماضية، الحديث عن ضرورة العمل على إعداد مشروع دستور للبلاد يحظى بتوافق الجميع، وقال إنه يفكر في استفتاء عام ليعبر الناس من خلاله عما يريدونه. وجاء خطاب الدبيبة

متوافقاً مع توجهات المجلس الرئاسي، الذي دشن الشهر الماضي "مفوضية للاستفتاء"، ضد رغبة باقي الفرقاء السياسيين في شرق ليبيا. وفي ظل عدم إفصاح الدبيبة عن القضايا الخلافية التي سيطرحها للاستفتاء الشعبي، زاد الترقب والمخاوف مما قد تقدم عليه البلاد.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2024:

- على الرغم من المؤشرات الإيجابية في هذه الفترة، والمتمثلة في استمرار جهود الفاعلين الإقليميين والدوليين لحل الأزمة الليبية، والاستعداد لإجراء الانتخابات البلدية، إلا أن ليبيا شهدت في هذه الفترة عدة تطورات سياسية داخلية تمثل مؤشرات سلبية، وهي:

1. تصاعد وتيرة الجدل بين الحكومتين المتنازعتين على السلطة في ليبيا بشأن قرار السلطات في بنغازي إدراج كتاب الكنوز الأثرية في المقررات الدراسية، على غير رغبة غريمتها في طرابلس، ودون عرض الكتاب على الهيئة المسؤولة عن إدارة المناهج التعليمية في طرابلس.
2. عقد عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة جلسة، انتخب فيها "محمد تكاله" رئيساً للمجلس. في المقابل، قال عمر العبيدي إن الجلسة لم يتحقق فيها النصاب، وهي جلسة غير توافقية وقد قاطعها أكثر من 70 عضواً. واعتبر المشري هذا الانتخاب لا قيمة له وصادر عن غير ذي صفة، وأنه فصل جديد لتعزيز انقسام المجلس، معبرا عن تمسكه بشرعية رئاسة المجلس إلى حين الفصل في الخلاف عبر القضاء.
3. مطالبة المنفي رئيس مجلس النواب بإلغاء قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وتجميد ومراجعة كافة القوانين التي لا تتطلبها المرحلة الانتقالية أو المخالفة للاتفاق السياسي. واعتبر حماد هذه المطالبات بأنها محاولة لتعميق الشقاق والانقسام بين مؤسسات الدولة، وأنها تحتوي على جملة من المغالطات والتناقضات.

4. تكرار الدبيبة الحديث عن ضرورة إعداد مشروع دستور للبلاد يحظى بتوافق الجميع، وقال إنه يفكر في استفتاء عام ليعبر الناس من خلاله عما يريدونه. وجاء خطاب الدبيبة متوافقاً مع توجهات المجلس الرئاسي، الذي دشن الشهر الماضي مفوضية للاستفتاء، ضد رغبة باقي الفرقاء السياسيين في شرق البلاد.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

المنفي يلتقي الرئيس الجزائري ويلقي كلمته بقمتي المناخ والعربية والإسلامية

أجرى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في الأول من نوفمبر 2024، مباحثات بالعاصمة الجزائرية مع الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون". وأفاد المكتب الإعلامي بالمجلس، بأن المباحثات تناولت عددا من الملفات الثنائية والتنسيق والتشاور حول القضايا المشتركة. هذا وشارك محمد المنفي، في وقت سابق في نفس اليوم، بالعاصمة الجزائرية في احتفالات إحياء الذكرى الـ 70 لاندلاع ثورة التحرير، تلبية لدعوة رئيس الجزائر.

وفي 11 نوفمبر، قال رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في كلمة له أمام القمة العربية والإسلامية في الرياض، إن وقف تمادي دولة الاحتلال غير المسبوق في غزة ولبنان وسوريا والعراق وإيران مسؤولية رؤساء الدول العربية أمام التاريخ وشعوبها. ودعا المنفي إلى وضع الشركاء الدوليين أمام خطورة ازدواجية المعايير وبحجج واهية حول الرد والدفاع عن النفس،

بحسب قوله. وأشار المنفي إلى أن المنطقة أصبحت تواجه مخاطر بانتشار دائرة الحرب، مطالباً بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف تمادي دولة الاحتلال في ارتكاب جرائمها غير المسبوقة، ومتابعة تنفيذ الخطوات التي تضمنها بيان القمة الأولى والتعاطي مع استمرار قوات الاحتلال في ممارساتها.

وفي 12 نوفمبر، شارك المنفي في أعمال قمة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) والتي انطلقت أعمالها بالعاصمة الأذرية باكو، بمشاركة أكثر من 40 رئيساً من رؤساء دول العالم بالإضافة لرؤساء الوفود لبعض الدول. وكان في استقبال محمد المنفي، رئيس الجمهورية الأذري "إلهام علييف" والأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرش".

الباعور يلتقي نظيريه التركي والروسي وسفير اليونان لدى ليبيا

في إطار عقد الاجتماعات الثنائية على هامش "المؤتمر الوزاري الأفريقي التركي"، الذي انعقد في جيبوتي، في 3 نوفمبر 2024، التقى وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور" وزير خارجية تركيا "هاكان فيدان". وأعرب الباعور، خلال الاجتماع، عن الارتياح للمستوى المتميز في مستوى الشراكة بين تركيا وأفريقيا. وشدد على ضرورة توحيد الجهود العربية والإسلامية في سبيل مجابهة جريمة الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، كذلك على أهمية دعم الشعب السوداني في ظل الظروف التي يمر بها؛ وتدهور الأوضاع الإنسانية في هذا البلد. وأعرب الجانبان عن تطلعهما لمزيد من التشاور وتعزيز المواقف حول مختلف المواضيع الإقليمية والدولية.

وفي سياق متصل، أكد السفير التركي لدى ليبيا "غوفين بيجيتش"، أنه ستُفتح القُنصلية التركية في مدينة بنغازي خلال الأيام القادمة، وفق ما نشرته بلدية بنغازي. وأكد بيجيتش

جريان العمل على عودة رحلات الطيران التركي بعد استيفاء الإجراءات والمعايير المطلوبة. جاء ذلك خلال زيارة أجراها إلى مدينة بنغازي، والتقى فيها مع رئيس المجلس التسييري للمدينة " صقر بوجواري " وأعضاء بالمجلس. كما أكد السفير على أهمية التعاون المشترك، معربًا عن رغبة بلاده في تفعيل الحركة الاقتصادية والتجارية المشتركة.

كما بحث الطاهر الباعور مع وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، العلاقات الثنائية بين البلدين وتطور الأوضاع الإقليمية. وناقش الوزيران، خلال اجتماع في مدينة سوتشي الروسية، في 9 نوفمبر، أهمية تعزيز التشاور السياسي بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي. وتطرق الاجتماع إلى الأوضاع الراهنة في المنطقة، مع التركيز على التطورات الأخيرة في لبنان وغزة، مشددين على أهمية تفعيل اللجان المشتركة بين ليبيا وروسيا لتعزيز التعاون.

وكان الباعور قد بحث، في 6 نوفمبر، مع السفير اليوناني لدى ليبيا "نيكولس جار لدنيز"، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين. وحسب الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية، أكد الجانبان على أهمية الاتفاق على استمرار عقد اللقاءات التشاورية، والعمل المشترك من أجل تطوير التعاون بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين.

2. السياسات والقرارات

وزارة الخارجية تنفي فتح ملف ترسيم الحدود مع تونس بشكل نهائي

أكدت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية، في بيان لها، إغلاق ملف ترسيم الحدود الليبية-التونسية بشكل كامل منذ أكثر من عقد من الزمن، وذلك عبر لجنة مشتركة بين البلدين، مشيرة إلى أن هذا الملف أصبح مستقرًا وثابتًا وغير مطروح

للنقاش أو إعادة النظر. وشدد البيان على العلاقات والروابط التاريخية العميقة التي تجمع البلدين، مؤكدا التعاون الوثيق والمستمر بين سلطات البلدين.

كما أشادت الوزارة بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين الحكومتين الليبية والتونسية، خاصة في مجالات الأمن والاستقرار، التجارة والاستثمار، والسفر والتنقل للمواطنين. وأكدت وزارة الخارجية على التزام البلدين بتكثيف الجهود لضمان تحقيق المزيد من التقدم والتنمية المشتركة التي تعود بالنفع على كافة الأصعدة في ليبيا وتونس. وكان وزير الدفاع التونسي "خالد السهيلي"، قد أكد خلال مناقشة ميزانية الدفاع بمجلس نواب تونس، أن بلاده "لن تسمح بالتفريط في أي شبر من التراب الوطني"، مشيرًا إلى أن ترسيم الحدود مع ليبيا ومتابعته يجري على مستوى لجنة مشتركة تونسية - ليبية.

أوروبا تمدد الحظر الجوي على ليبيا حتى أبريل 2025

أعلنت وكالة سلامة الطيران التابعة للاتحاد الأوروبي، تمديد الحظر الجوي المفروض على ليبيا حتى نهاية أبريل العام القادم 2025. وأرجعت الوكالة صدور هذا التمديد إلى ما قالت إنه معلومات متوفرة لدى أعضاء الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، ونظراً للوضع الأمني الخطير ووجود "المنظمات الإرهابية"، إلى جانب العمليات العسكرية الجارية، وفق تعبيرها. وقالت الوكالة إن هناك مخاطر كبيرة من وقوع هجمات متعمدة وغير متعمدة على الطيران المدني على جميع الارتفاعات، متخوفة من تدهور الخدمات الجوية في البلاد. ووصت الوكالة بعدم الطيران داخل المجال الجوي الليبي على جميع ارتفاعات ومستويات الطيران، باستثناء العمليات المتجهة إلى المطارات الواقعة على الساحل في ظل الظروف التالية: الاقتراب من البحر، التنسيق الكامل مع السلطات المحلية ومراقبة الحركة الجوية.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2024:

- استمراراً لمؤشرات الفترة السابقة، هناك تراجع في زخم الزيارات الخارجية للمسؤولين الليبيين، والتي اقتصرت أيضا على مسؤولي المنطقة الغربية، وتراجعت بشكل أكبر الزيارات الخارجية المجدولة ضمن جدول أعمال مسبق، إذ تتركز أغلبها في الفترة الأخيرة على تلك التي تستهدف حضور مؤتمرات دولية أو إقليمية أو حضور حفل تنصيب رئيس أو ذكرى قومية.

وتركزت الزيارات هذه الفترة على زيارة محمد المنفي والطاهر الباعور. حيث التقى الأخير بوزير الخارجية التركي على هامش المؤتمر الوزاري الأفريقي التركي المنعقد بدولة جيبوتي، كما التقى بوزير الخارجية الروسي في مدينة سوتشي الروسية. أما المنفي فالتقى برئيس الجزائر بالعاصمة الجزائرية، على هامش الاحتفال بثورة التحرير، كما حضر المنفي مؤتمر المناخ بأذربيجان ومؤتمر القمة العربية والإسلامية بالسعودية.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

جمعة عتيقة.. رئيس المؤتمر الوطني العام الأسبق

جمعة أحمد عتيقة، ولد بمصراتة في الأول من يناير 1950. وهو ناشط حقوقي ورئيس المؤتمر الوطني العام الليبي الأسبق خلفًا لمحمد يوسف المقريف الذي استقال في 28 مايو 2013، إثر إقرار قانون العزل السياسي. تولى جمعة عتيقة رئاسة المؤتمر بحكم

أنه النائب الأول لرئاسة المؤتمر الوطني العام، حتى استقالته في 25 يونيو 2013، ليخلفه نوري أبو سهمين.

حصل جمعة عتيقة على شهادة ليسانس في الحقوق من الجامعة الليبية بنغازي عام 1972. وعمل وكيلاً للنيابة العامة في ليبيا بين عامي 1972-1973. بعد خروجه من السجن، عمل كمحامي أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية وعضو مجلس نقابة المحامين بين عامي 1974-1978. التحق بقسم الدراسات العليا بجامعة روما في القانون الجنائي وعلم الإجرام، وحصل على شهادة الدكتوراه في عام 1983.

عمل كباحث مساعد بمركز البحوث القانونية بوزارة العدل في العراق، ومحاضر بالمعهد القضائي عام 1986.

وهو رئيس جمعية حقوق الإنسان الليبية سابقًا بعد ثورة فبراير، كما نال عضوية المؤسسات التالية: اتحاد المحاميين العرب، مركز التحكيم العربي الدولي، منظمة العفو الدولية منذ عام 1976، رابطة الأدباء والكتاب الليبيين، منتدى الإصلاح العربي، اللجنة الوطنية لتطوير القضاء 2012.

ومن أبرز كتابات: حقوق السجين - ترجمة عن الإيطالية - 1987 مركز البحوث القانونية بغداد، الجرائم ضد السلام في القانون الدولي الجنائي 1998، حقوق الإنسان (مقاربات) 2005 القاهرة، حفنة من بذار - آراء ومواقف - 2010، مذكراتي في السجن والغربة (سيرة ذاتية) - 2011، ثلاث دواوين شعرية، ومجموعة من المقالات والبحوث الفكرية والقانونية نشرت في مجلات وجرائد ليبية وعربية مختلفة منذ سنة 1967.

2. مقال العدد

مشاورات القاهرة وأنقرة: المصالح في ليبيا والقرن الأفريقي.. العربي الجديد

شهدت مصر، الاثنين الماضي، 11 نوفمبر 2024، الجولة الثانية من المشاورات بين القاهرة وأنقرة بشأن تطورات الوضع في ليبيا، فيما ركزت أيضاً على منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. جاء ذلك في ظل معلومات عن ميل كفة الميزان لصالح الجانب التركي، خصوصاً في ما يتعلق بمفاوضات تقاسم النفوذ والمصالح في ليبيا، من إعادة الإعمار في شرق البلاد وغربها إلى مكافحة الإرهاب وتدريب عناصر الجيش الليبي ودعم إجراء الانتخابات، التي يرى الجانب المصري أنها "السبيل الوحيد" لحل الأزمة الليبية، وأيضاً في ما يتعلق بالنفوذ في منطقة القرن الأفريقي، التي تتمتع فيها تركيا بعلاقات قوية مع جميع الأطراف، بما فيها الصومال وإثيوبيا.

وعلمت " العربي الجديد "، أن جولة المشاورات التي رأس فيها وفد مصر، مساعد وزير الخارجية لإدارة ليبيا السفير طارق دحروج، ومن الجانب التركي المدير العام لإدارة شرق وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية التركية السفيرة إليف أولجن، شهدت محاولات مصرية حثيثة لتحقيق أكبر فائدة، خصوصاً في ما يتعلق بملف الإعمار الذي يحرص عليه " المستوى السياسي " أكثر من غيره من الملفات، وسط تمسك الجانب التركي بقضايا أخرى " ذات طابع أمني استراتيجي "، ولا سيما أن لدى أنقرة قنوات اتصالات واسعة مع جميع الأطراف السياسية والعسكرية الليبية الفاعلة. وبالرغم من تقديرات "أجهزة سيادية" مصرية بأن الدبلوماسية المصرية تأخّرت كثيراً في الوصول إلى تفاهمات مع تركيا بشأن الملف الليبي، بسبب فترة القطيعة الطويلة التي بدأت بعد إطاحة الرئيس الراحل محمد مرسي في عام 2013، إلا أن المسؤولين المصريين

يراهنون على إمكانية الحصول على مكاسب من الجانب التركي في الملف الليبي، الذي يقوده دحروج، منذ نحو عام، إذ تولى إدارة ملف ليبيا بوزارة الخارجية، في 20 نوفمبر 2023.

ويرى المحلل التركي جاهد طوز، أن ليبيا تُعد ملفاً رئيسياً في المناقشات بين مصر وتركيا، مشيراً إلى اختلاف توجهات البلدين فيه، إذ وقفت مصر سابقاً إلى جانب قوات حفتر، بينما دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، باعتبارها المعترف بها من الأمم المتحدة. ونتيجة هذا الدعم، يعتبر طوز أن موقف تركيا تجاه ليبيا يرتكز على دعم الشرعية في طرابلس، بينما تسعى مصر للحفاظ على نفوذها في المنطقة وتثبيت مصالحها الاستراتيجية، موضحاً أنه بالنسبة إلى الملف الليبي، فهو ليس فقط (ذو أهمية) في داخل ليبيا، بل يمتد إلى البحر المتوسط، ويتعلق أيضاً بدول الجوار وأفريقيا، وله جوانب تجارية وسياسية واقتصادية. ويشير إلى أن التقارب بين القاهرة وأنقرة يأتي بعد زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تركيا (سبتمبر الماضي) ومباحثاته مع الرئيس رجب طيب أردوغان التي أرست الأرضية المناسبة للتفاهمات المشتركة، ما يعكس رغبة البلدين في تجاوز خلافاتهما العميقة بشأن الملف الليبي.

ويلفت إلى أن موضوعات إعادة إعمار ليبيا وتدريب الجيش الليبي تأتي كأولويات لكلا الطرفين"، مضيفاً أنه "في ظل ميل الكفة لصالح تركيا في هذه المرحلة، قد تحظى أنقرة بفرص كبيرة للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، ولا سيما في غرب ليبيا، بالإضافة إلى دورها المستمر في تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للجيش الليبي". وبرأي طوز قد تشكل هذه الشراكة المتزايدة قلقاً للقاهرة، التي تسعى لضمان أمن حدودها الغربية ومنع تمدّد النفوذ التركي من دون قيود. ويبيّن أن المشاورات بين القاهرة وأنقرة بشأن الملفات الخلافية ستستمر، وقد تفضي إلى زيارات على مستويات دبلوماسية أعلى في حال الوصول إلى تفاهمات إيجابية وملموسة، كذلك من الممكن أن تؤدي هذه المحادثات إلى زيارة أخرى

لأردوغان لمصر، ما قد يسهم في دفع الجهود نحو تحقيق مصالح مشتركة تحافظ على التوازنات في ليبيا ومنطقة القرن الأفريقي.

تطرّق الطرفان في مشاوراتهما أيضاً إلى منطقة القرن الأفريقي، إذ يُعد النفوذ التركي بارزاً بشكل ملحوظ، فتركيا تمتلك حضوراً قوياً في دول عدة بالقرن الأفريقي، عبر استثماراتها الاقتصادية وقواعدها العسكرية، بينما تعزز مصر من تحركاتها لضمان استقرار المنطقة بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي. ويبدو أن هذه المناقشات ستشكل اختباراً حقيقياً لتفاهمات القاهرة وأنقرة بشأن توسيع نفوذهما في أفريقيا وتنسيق مصالحهما في البحر الأحمر. وعلمت "العربي الجديد أن مشاورات القاهرة وأنقرة شهدت مباحثات مكثفة في ملف الصومال، قادها من الجانب المصري مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية السفير إيهاب عوض، ومن الجانب التركي أولجن بمشاركة السفير التركي بالقاهرة صالح موتلو شن. وعرض المسؤولون المصريون، التعاون الأمني مع تركيا، ذات الخبرة والنفوذ الأكبر في الصومال، من أجل تأمين قناة السويس، ولا سيما في باب المندب التي ترى القاهرة أن للصومال دوراً حاسماً في تأمينه.

وفي ظل تعقيدات الأوضاع الجيوسياسية في منطقة القرن الأفريقي، تسعى كل من القاهرة وأنقرة لتعزيز نفوذهما في الصومال، حيث تشكلت ملامح واضحة للتنافس بين البلدين، خصوصاً مع تزايد الاهتمام بمواقع استراتيجية في المنطقة، كالموانئ ومرافق البنية التحتية. وتعمل كل دولة على تعزيز نفوذها بما يخدم مصالحها الإقليمية. بينما تتمتع تركيا بحضور راسخ ونفوذ قوي، تعمل مصر على تعزيز وجودها الأمني من خلال اتفاقيات تعكس رغبتها في حماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي، لكن من المستبعد أن يشكل هذا النفوذ توازناً كاملاً مع الحضور التركي القوي والمستدام.

ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عصام عبد الشافي، فإن النفوذ التركي في الصومال قوي ومؤثر، وتطور بفضل علاقات استراتيجية وثيقة مع الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ سنوات. ويقول لـ "العربي الجديد" إن "تركيا، التي تُعد من أهم الشركاء الاقتصاديين للصومال، تتحمل مسؤولية تأمين مطار مقديشو وميناءها، إلى جانب دورها الكبير في مشاريع البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية، ما يعزز وجودها المستدام في البلاد ويجعلها لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاوزه". ويرجح عصام عبد الشافي أن التعاون الأمني والعسكري بين مصر وتركيا في الصومال لا يمكن أن يرتقي إلى مستوى التحالف، لعدة أسباب، أبرزها الخلافات السياسية العميقة بين النظامين المصري والتركي، التي تشمل قضايا حساسة مثل ملف شرق المتوسط والأزمة الليبية. ويضيف أنه رغم المحاولات الأخيرة للتهدئة بين القاهرة وأنقرة، فإن هذه القضايا لا تزال تشكل حجر عثرة أمام أي تعاون وثيق في الصومال.

ووقّعت مصر، أخيراً، اتفاقية للتعاون الأمني مع الصومال، في خطوة تعكس رغبتها في تعزيز نفوذها الإقليمي، خصوصاً على خلفية التوترات بين الصومال وإثيوبيا. جاء ذلك بعد توقيع إثيوبيا اتفاقاً للاستثمار في ميناء بربرة بإقليم صومال لاند (أرض الصومال) الذي يسعى للانفصال عن الصومال. ويعكس هذا التحرك المصري محاولة لمواجهة النفوذ الإثيوبي المتنامي في المنطقة، الذي قد يهدد المصالح المصرية. وفي هذا الصدد يقول شريف عبد الله مدير المركز الليبي للدراسات، لـ"العربي الجديد"، إن استئناف العلاقات المصرية التركية على المستويين الدبلوماسي والرئاسي خطوة إيجابية جداً للوضع الليبي. ويوضح أن لتركيا ومصر عمقاً استراتيجياً في ليبيا، وهما تشتركان في عدة ملفات تخص ليبيا، مثل المصالحة والإعمار، وكذلك في الجوانب العسكرية والأمنية، مشيراً إلى وجود تركي في المنطقة الغربية ودور لمصر في المنطقة الشرقية عبر حلفائها، كالبرلمان والقيادة العامة. ويعتبر عبد الله أن هذه الملفات تشكل خطوط تماس ومساحات للعمل المشترك في ليبيا.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd